

Distr.  
GENERAL

S/1996/8  
5 January 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة  
من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير الى القرار ١٠١٢ (١٩٩٥)، الذي طلب مجلس الأمن الي فيه أن أقدم، في غضون ستة أشهر من إنشاء لجنة تقصي الحقائق في بوروندي، تقريراً مؤقتاً الى المجلس عن أعمال هذه اللجنة.

وبعد ستة أسابيع من العمل في الميدان والمشاورات المستفيضة التي أجريت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، قدمت اللجنة الي تقريراً أولياً في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وقد ركز هذا التقرير على ثلاثة مجالات: (أ) طبيعة ولاية اللجنة ونطاقها؛ (ب) المصاعب التي واجهتها اللجنة؛ (ج) الأنشطة التي اضطلعت بها حتى الآن.

ونظراً لتكوين التقرير وطابعه التقني، قررت أن أقدم الى مجلس الأمن موجزاً له على النحو التالي:

(أ) وصلت لجنة تقصي الحقائق الى بوجمبورا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وشرعت في العمل فوراً، بمساعدة من موظفي الدعم التابعين لها ومكتب ممثلي الخاص لبوروندي. وأجرت زيارات مجاملة الى المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية وعقدت جلسات مع ممثلي عدد كبير من قطاعات الحياة العامة في بوروندي، بما في ذلك الأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الديني. كما اجتمعت اللجنة بممثلين دبلوماسيين معتمدين في بوروندي. ولا يتضمن التقرير أسماء الشهود أو الأشخاص الآخرين الذين قدموا معلومات الى اللجنة لكي لا يعرض أمنهم للخطر.

(ب) تلقت اللجنة كثيراً من الطلبات للإدلاء بشهادات من أفراد ومجموعات؛ كما أعدت قوائم بالشهود المحتملين. وورد عدد من الوثائق ذات الصلة وتم تصنيفها للتحقق منها فيما بعد. وشرعت اللجنة في التحقيق في اغتيال الرئيس السابق ملشوار ندادايي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وقامت بزيارتين الى الريف قام أعضاء اللجنة خلالها باستجواب السجناء المحتجزين فيما يتصل بالجرائم المتعلقة بالمجازر التي حدثت فيما بعد. كما شرعت اللجنة في إجراء دراسة للنظام القضائي.

(ج) قامت اللجنة بتحديد أربع مشاكل رئيسية في تنفيذ ولايتها. وتمثل الأولى في الفترة الزمنية التي انقضت على وقوع الحوادث قيد التحقيق. وربما أصبح مرتكبو الجرائم والشهود والضحايا لاجئين أو مشردين أو أنهم ماتوا. وربما فقدت الأدلة، أو طُمست أو غُيرت، في حين أن بعض الأدلة التي سبق جمعها قد لا تتفق مع المعايير القضائية المقبولة عموماً.

(د) ثانياً، يزداد الاستقطاب العرقي في البلد تحت تأثير المتطرفين. وفي هذه الظروف من اتساع نطاق الكراهية والخوف، فإن اللجنة تجد من العسير عليها أن تحصل على شهادات صادقة وموضوعية وموثوقة.

(هـ) يمثل التدهور العام للحالة الأمنية في بوروندي المشكلة الثالثة التي تشكل أكبر عقبة أمام عمل اللجنة. وتعتقد اللجنة أن عدد موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة الذين كلفوا بحمايتها حالياً غير كاف. وعلاوة على ذلك، فإنها تشعر أن من المرجح أن يؤدي الاعتماد على قوات الأمن البوروندية لتوفير الحماية إلى إعاقة حصول اللجنة على الشهادات كما يهدد مصداقيتها كهيئة دولية محايدة.

(و) وأخيراً، تعرب اللجنة عن قلق بالغ بشأن عدم كفاية الموارد المتاحة لها. وهي ترى أن الولاية التي عهد بها إليها تقتضي مزيداً من الموظفين لجمع الأدلة الضرورية والاضطلاع بأعمال التحقيق. وهناك حاجة إلى توفير المحققين المدربين وموظفي الدعم والموارد المادية لتمكينها من إنجاز ولايتها ضمن فترة معقولة من الزمن.

وتعتزم اللجنة عندما تسمح بذلك الموارد والحالة الأمنية، الشروع في إجراء تحقيق منفصل ومنظم في الجرائم التي تشملها ولايتها. كما يعتزم أعضاء اللجنة السفر إلى الخارج، عند اللزوم، للحصول على بيانات الشهود. وستواصل اللجنة دراسة نظام إقامة العدل في بوروندي بغية التقدم بالتوصيات المناسبة. وسأكفل إبقاء مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز.

وسأغدو ممتناً لو تكرمتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه المسألة.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

-----